المحاضرة الرابعة
النظم وعلم المعاني

:

يعد عبد القاهر مؤسسه الأول في خضم بحثه عن التمايزات التي تحملها نظرية النظم، ويعقد لذلك العديد من الفصول:

يبتدئ الفصل الأول بالتقديم والتأخير وفيه يقول"هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفه"[1].

فإذا كان البناء الطبيعي للجملة الفعلية فعل وفاعل ،والبناء الطبيعي للجملة الاسمية مبتدأ وخبر،فإن هذا البناء يمكن أن تختل أركانه لصالح محاصرة الدلالة وتدقيق المعنى، على خلاف الذين يرجعون ذلك إلى أهمية المقدم والعناية به[2]، والذين ينتقدهم عبد القاهر في فعلهم هذا"واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين:فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض ،وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه، ولذلك سجعه"[3]

ويمثل لفكرته هذه بالعديد من الأمثلة كان أهمها التقديم والتأخير مع الاستفهام بالهمزة ومع النفي، لذلك يرى"أن موضع الكلام على أنك إذا قلت:أفعلت، فبدأت بالفعل،كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده،وإذا قلت أأننت فعلت، فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه"[4]

ويبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول النمرود" قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ "[5] "لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام، وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا وقال هو عليه السلام في الجواب" بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ "[6]ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل"[7].

ونحن إذ ننظر إلى بنية الجملتين نجد:

بنية الجملة الأولى: أأنت فعلت ← استفهام+ مسند إليه + مسند

بنية الجملة الثانية: أفعلت ← استفهام+مسند+مسند إليه.

ولهذا نجد أن المقصود بالاستفهام هو ما كان ملاصقا لأداته، ولهذا ينبغي أن يجاب عنه بالذات دون غيره، وتجاوز ذلك يعد خروجا عن طبيعة الاستفهام.

1عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز106

2سيبويه:أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،الكتاب،تحقيق عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة،ط3،1988ج1ص56

3عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز110

4نفسه ص111

5الأنبياء 62

6إبراهيم 63

7عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجازص113

ويجادل عبد القاهر في هذه القضية ليثبتها فيقول:"إذا قال :أفعلت فهو يقرره بالفعل من غير أن يردده بينه وبين غيره، وكان كلامه كلام من يوهم أنه لا يدري أن ذلك الفعل كان على الحقيقة، وإذا قال أأنت فعلت كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره، ولم يكن منه في نفس الفعل تردد، ولم يكن كلامه كلام من يوهم أنه لا يدري أكان الفعل أم لم يكن، بدلالة أنك تقول ذلك،والفعل ظاهر موجود مشار إليه"[8].

ثم يعرض عبد القاهر للعديد من البنيات اللغوية التي تختلف دلالاتها لاختلاف جزئي في أحد عناصر نظامها،

ومنها التقديم والتأخير في الاسم والمضارع مع الاستفهام"فإذا قلت :أتفعل كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعله، وكنت كمن يوهم أنه لايعلم بالحقيقة أن الفعل كائن، وإذا قلت : أأنت تفعل كان المعنى على أنك تريد أن تقرره بأنه الفاعل"[9]، هذا إذا كانت دلالة"يفعل" تعني الحال"وإن أردت بتفعل المستقبل،كان المعنى إذا بدأت بالفعل، على أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه، وتزعم أنه لا يكون أو أنه لاينبغي أن يكون"[10].

كما يعرض عبد القاهر إلى تقديم المفعول على الفعل مع الاستفهام، مثال ذلك أنك إذا قلت: أزيدا تضرب، كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه، ومن أجل ذلك قدم (غير) في قوله تعالى" قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قل أغير الله أتخذ وليا"[11].

وبعد فراغه من مواضع التقديم والتأخير مع الاستفهام، يعرض للقضية ذاتها مع النفي "فإذا قلت: ما فعلت كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت ما أنا فعلت كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول"[12].

ومثل هذا الأمر أيضا مع تقديم المفعول وتأخيره"فإذا قلت ما ضربت زيدا فقدمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد ، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهما محتملا، وإذا قلت(ما زيدا ضربت) فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان، وظن ذلك الإنسان زيد فنفيت أن يكون إياه"[13].

كما ذكر الفائدة من تقديم الخبر وتأخيره بالإضافة أيضا إلى تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل، ويعرض أيضا لتقديم النكرة على الفعل وعكسه"إذا قلت أجاءك رجل ؟فأنت تريد أن تسأله: هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه، فإذا قدمت الاسم فقلت: أرجل جاءك فأنت تسأله عن جنس من جاءه أرجل أم امرأة"[14]

وبعد أن هز أركان الجملة وغير مواضعها، وتلاعب بدلالاتها، نحا طريقا أوعر ونهجا أعسر، وذلك باجتزاء قطع منها، مستنطقا إياها، ومحاولا دك بنائها، ليدرك مدى التغيرات التي تطرأ على محتواها، فيقول في باب الحذف"هو باب دقيق المسلك ،لطيف المأخذ،عجيب

8نفسه ص 114
9نفسه ص116
10عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز116
11الأنعام14
12عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز124
13عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز126
14نفسه142

الأمر ،شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأبين ما تكون بيانا إذا لم تبن"[15]

وإذا كان الإسناد عماد أي جملة فإن حذف أحد طرفيه لا يكون إلا لغاية، ولا يتأتى ذلك إلا بدليل، ويبدأ بهد المسند إليه المبتدأ فيمثل في البداية لحذفه دون أن يعلل ذلك فيذكر أبياتا:

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا كما عرف بجفن الصيقل الخللا

دار لمـروة إذ أهلي وأهلهـم بالكائسة ترعى اللهو والغزلا.

وكل ما في الأمر، أنه يعتبر "دار" خبرا لمبتدأ محذوف ومكتفيا بالتعليل النحوي لذلك.

ثم يذكر أهم المواقع التي يحذف فيها المبتدأ فيذكر القطع والاستئناف ومثاله

وعلمت أني يـوم ذا ك منازل كعبـا ونهـدا

قوم إذا ألبسوا الحديـ د تذمروا خلقـا وفرا

غير أن الملاحظ هو أن تبريره للحذف بسبب القطع والاستئناف لم يكن مقنعا إلى حد بعيد على اعتبار أن الحس المرهف والذوق الرفيع هو الذي يستشعر الفرق بين ذكر المبتدأ وحذفه فيدرك أنه-أي الحذف- "قلادة الجيد، وقاعدة التجويد" على حد تعبير الجرجاني.

أما حذف المفعول به فإنه يكون حين أراده المتكلم إثبات الفعل أو نفيه دون تخصيص في ذلك، وهو يعامل الفعل المتعدي معاملة الفعل اللازم كقوله تعالى " قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ".[16]

ثم يتناول الخبر وطرقه، فإذا كان الخبر واحدا من الناحية النحوية فإنه متعدد من حيث الدلالة تنوع الطريقة التي يؤدى بها، وفي هذا يفرق الجرجاني بين الخبر بالفعل والخبر بالاسم" وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء،وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء فإذا قال زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد... وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: زيد هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا وجعلته يزاوله ويزجيه"[17] .

وإذا كان الفرق مبنيا على طبيعة الكلمة، فإنه يختلف في الكلمة ذاتها، فيذكر فروقا دلالية ناجمة عن التعريف والتنكير في الإثبات فيفرق بين دلالات الجمل الثلاث وهي زيد منطلق وزيد المنطلق، والمنطلق زيد.

فيرى أن في الأولى إخبار عن الانطلاق لمن لم يعلم ذلك أصلا ،وأما قولك زيد المنطلق فهو إخبار بانطلاق زيد لمن علم بوجود الانطلاق، وأما قولك المنطلق زيد فهو درءك لشك انتاب شخصا علم الانطلاق ولم يحدد أمن زيد كان أم من عمرو.

15نفسه146

16 الزمر9

17عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز174